

Distr.: General  
12 May 2014  
Arabic  
Original: English



## تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو

### أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ٢١٠٣ (٢٠١٣)، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، وطلب إلى تقديم تقارير منتظمة بشأن تنفيذ ولاية المكتب كل ١٨٠ يوماً. ويركز هذا التقرير حصراً على حالة تنفيذ ولاية المكتب منذ تقديم تقرير المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ (S/2013/681). وترد في تقرير المؤرخ ١٢ أيار/مايو ٢٠١٤ بشأن إعادة إرساء النظام الدستوري في غينيا - بيساو (S/2014/332) معلومات عن أهم التطورات السياسية والأمنية والمتعلقة بحقوق الإنسان والتطورات في العمل الإنساني والتطورات الاجتماعية - الاقتصادية في غينيا - بيساو.

### ثانياً - حالة تنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو

#### ألف - المساعدة على تهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة

٢ - خلال الفترة قيد الاستعراض، ساعد المكتب المتكامل الجهات الوطنية صاحبة المصلحة على التحضير لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية حرة في ١٨ نيسان/أبريل. وترد معلومات مفصلة عن العملية الانتخابية في تقرير المؤرخ ١٦ أيار/مايو ٢٠١٤ (S/2014/332). وقد نظم المكتب المتكامل خلال الفترة من ١٤ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ حلقة عمل تدريبية لثلاثين من أعضاء منظمات المجتمع المدني في منطقة كينارا بوسط غينيا - بيساو تهدف إلى تعزيز قدرات المشاركين على النهوض بالحق في حرية التعبير والحصول على المعلومات والتجمع وتكوين الجمعيات والمشاركة السياسية،



ورصد حقوق الإنسان خلال العملية الانتخابية. وفي ٢١ آذار/مارس نشر المكتب المتكامل بالاشتراك مع اللجنة الانتخابية الوطنية دليلاً عملياً عن حقوق الإنسان والانتخابات وُزِع على نطاق واسع.

٣ - وساعد المكتب المتكامل وزارتي الداخلية والدفاع في الحكومة الانتقالية على وضع الخطة الوطنية لأمن الانتخابات لعام ٢٠١٤. وتنص الخطة على أن تشترك الوزارتان في قيادة عملية نشر أفراد من الحرس الوطني (٢٠٠٤)، وشرطة النظام العام (٢٠٠٩)، ودائرة الحماية المدنية (١٦١)، والمكتب المركزي الوطني لشؤون المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (إنتربول) (٢)، والشرطة القضائية (٢)، ووحدة مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (١)، وفي الإشراف على تلك العملية. وبالإضافة إلى ذلك وُضِع ٧٠٠ من أفراد القوات المسلحة تحت الطلب كقوة احتياطية لمواجهة الحالات الطارئة.

٤ - وفي الفترة من ٣ إلى ١٤ شباط/فبراير، نفذ المكتب المتكامل المرحلة الأولى من برنامج لتدريب المدربين في مجال أمن الانتخابات لصالح ٦٢ شرطياً من شرطة النظام العام والحرس الوطني. وركز التدريب على دستور غينيا - بيساو وقانونها الانتخابي، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتعميم مراعاة الشأن الجنساني في إنفاذ القانون، ودور الشرطة وأفراد دائرة الحماية المدنية في العملية الانتخابية، فضلاً عن إجراءات السيطرة على المظاهرات وأعمال الشغب. وحضر التدريب أيضاً ستة مدربين من بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو. وفي الفترة من ١٧ آذار/مارس إلى ٤ نيسان/أبريل، أنجز المكتب المتكامل المرحلتين الثانية والثالثة من التدريب، اللتين استهدفتا ٢٨٣ ١ من أفراد الشرطة في جميع أقاليم البلد، بدعم من صندوق بناء السلام، وذلك في إطار مرفق الاستجابة الفورية. وكان الهدف من التدريب يتمثل في تثقيف موظفي إنفاذ القانون بشأن مبادئ الأمن الانتخابي ومكافحة الشغب وفقاً لمعايير حقوق الإنسان، آخذين في الاعتبار سياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

٥ - وفي ٢٤ آذار/مارس أوفد المكتب المتكامل ثلاثة من ضباط شرطة الأمم المتحدة إلى جزيرة بوباك التي هي جزء من أرخبيل بيجاغوس الواقع قبالة ساحل غينيا - بيساو، لمساعدة السلطات الوطنية على تعزيز حضور المؤسسات الأمنية خلال فترة الانتخابات. واضطلع ضباط الشرطة بالمسؤولية عن الإرشاد والتدريب ورصد أنشطة المؤسسات الوطنية للأمن وإنفاذ القانون في الأرخبيل، وعن التفاعل مع السكان حسب الاقتضاء. وبالإضافة إلى ذلك أوفد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اثنين من متطوعي الأمم المتحدة إلى كل من الأقاليم التسعة لغينيا - بيساو لدعم اللجان الانتخابية الإقليمية.

## باء - المساعدة على تدعيم المؤسسات الديمقراطية وتعزيز قدرة أجهزة الدولة على العمل بفعالية وفقاً لأحكام الدستور

٦ - واصلت منظومة الأمم المتحدة دعم تنفيذ الإصلاحات في الإدارة العامة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المرحلة الثانية من عملية الإصلاح مع التركيز على أولويتين هما: (أ) إنشاء وحدة تجريبية ضمن وزارة الخدمة المدنية والإصلاحات، بما في ذلك تجديد المرافق (في الفترة من ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إلى ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤)؛ (ب) الدعوة إلى إجراء إصلاحات وتوعية الجهات الفاعلة الرئيسية المشاركة في عملية الإصلاح بشأن السياسات والاستراتيجيات والأدوات المناسبة. وتركز الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على بناء توافق في الآراء وكفالة المشاركة الواسعة النطاق في تنفيذ إصلاحات الإدارة العامة. وجرى في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ تدريب ٥٥ من موظفي الخدمة المدنية، منهم ٦ نساء، في مجال إدارة الخدمة العامة. وبالإضافة إلى ذلك عُمت على ٢٢٥ من مكاتب الخدمة العامة الإقليمية والقطاعية تشريعات رئيسية أُقرت لتنظيم سير عمل الإدارة العامة وتصريف شؤونها.

٧ - وساعدت منظومة الأمم المتحدة وزارة الاقتصاد والتكامل الإقليمي على رفع مستوى المعرفة بمفاهيم وأدوات الإدارة القائمة على النتائج من أجل تكوين كتلة حرجة من الإداريين ذوي الجدارة وتعزيز القدرات الوطنية في مجال الرصد والتقييم. وتلقى حوالي ٥٠ من كبار الموظفين من ١٥ إدارة عامة تدريباً في هذا المجال خلال الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

## جيم - تقديم الدعم لإنشاء نظم لإنفاذ القانون وللعادلة الجنائية والسجون تتسم بالفعالية والكفاءة

٨ - في الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤، استفاد ما مجموعه ٣٧٨ شخصاً، ٢١ في المائة منهم من النساء، من المساعدة القانونية المجانية التي تقدمها "مراكز تيسير اللجوء إلى القضاء" المدعومة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كل من قطاع بيساو المتمتع بالحكم الذاتي وإقليم كاشو في غربي البلد وإقليمي أويو وبافاتا الواقعيين في شمال وسطه. وسوى فنيو المساعدة القانونية وموظفو وزارة العدل ومراكز تيسير اللجوء إلى القضاء ما يزيد على ٦٥ في المائة من القضايا، معظمها عن طريق الآليات البديلة لتسوية المنازعات. وتولى مستشارو الشرطة التابعون لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو والمنتشرون في فروعهم الإقليمية الواقعة في هذه المناطق تقديم المساعدة التقنية إلى مراكز تيسير اللجوء إلى القضاء.

٩ - وفي الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ آذار/مارس، قدم المكتب الدعم لبعثة تقييم ميدانية موفدة من جهة التنسيق العالمية التابعة للأمم المتحدة المعنية بشؤون الشرطة والعدالة والإصلاح، زارت غينيا - بيساو لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ هذا الترتيب. وقّيمت البعثة حملة أمور منها عمل الأمم المتحدة في مجالات عمليات التخطيط المتكاملة، والاستراتيجية السياسية، وتخطيط الموارد البشرية، وطرائق تمويل الشرطة والقضاء والإصلاح. ويُتوقع أن يُسهم تقرير البعثة في تعزيز البرمجة والتنفيذ المشتركين للأمم المتحدة في هذه المجالات.

## دال - دعم إصلاح القطاع الأمني وسيادة القانون

١٠ - عقدت اللجنة التوجيهية الوطنية لإصلاح القطاع الأمني سلسلة من ست حلقات عمل لصالح ١٦ خبيراً في مجال إصلاح القطاع الأمني تابعين للمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة، خلال الفترة من ١١ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بدعم من المكتب المتكامل. وقام الخبراء باستعراض وتحديث وثيقة استراتيجية إصلاح القطاع الأمني، وخطّة العمل الوطنية لإصلاح القطاع الأمني، والتشريعات المنظمة لصندوق المعاشات التقاعدية الخاص لأعضاء مؤسسات الدفاع والأمن، فضلاً عن اختصاصات اللجان التي ستُنشأ لمتابعة التقدم المحرز في هذه المجالات. وستُتوج حلقات العمل بمؤتمر وطني معني بتحديث وإعادة هيكلة القطاع الأمني مقرر عقده في حزيران/يونيه ٢٠١٤ بدعم تقني ومالي من المكتب المتكامل.

١١ - ونظم معهد الدفاع الوطني بدعم من المكتب المتكامل أربعة مؤتمرات في بيساو ومدن كيبو الواقعة جنوب غينيا - بيساو، وغابو في جنوبها ومانسوا في شمال وسطها، خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٧ شباط/فبراير. وحضر المؤتمرات أكثر من ٣٢٠ من الأفراد العسكريين وضباط الشرطة وقادة المجتمع المحلي والمسؤولين الحكوميين وممثلي وسائل الإعلام لمناقشة دور القوات المسلحة في النظم الديمقراطية وفي التنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

١٢ - وفي ١٠ آذار/مارس سلّم سفير المغرب لدى غينيا - بيساو إلى الحكومة الانتقالية هبة بـ ٢٠٠٠ زي عسكري من المغرب. وقُدّمت هذه الهبة عقب المساعي الحميدة التي بذلها حوسيه راموس - هورتا ممثلي الخاص، بناء على طلب قيادة القوات المسلحة.

## هاء - مساعدة السلطات الوطنية على مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية

١٣ - واصل الخبر في مجال الجريمة المنظمة عبر الوطنية الموفد من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مساعدة الشركاء الوطنيين على تنفيذ مبادرة ساحل أفريقيا الغربية في البلد وعلى بناء القدرات من أجل مكافحة الاتجار بالمخدرات. وعلى المستوى الاستراتيجي أجرى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تقييما مقارنا لإنجازات وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية في ٢٠١٢ و ٢٠١٣ لتحديد المجالات التي تحتاج إلى تدخلات محددة من طرف مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو. وأسهمت الجهود المشتركة للمكتبين في كفاءة عمل مكتب وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية، وسمحت بتعزيز بناء القدرات في جميع أقاليم البلد. ولم يزل الافتقار إلى دعم كافٍ من المانحين يعرقل نجاح تنفيذ مبادرة ساحل أفريقيا الغربية في غينيا - بيساو.

١٤ - وفي الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، حضر ٣٠ شرطيا من الحرس الوطني وشرطة النظام العام في بوبا بمنطقة كينارا (وسط غينيا - بيساو) دورة تدريبية في إطار مبادرة ساحل أفريقيا الغربية، ركزت على تقنيات التحقيق الجنائي، وإدارة مسرح الجريمة، والمراقبة التقنية، والتخطيط التشغيلي، وتقنيات جمع وتحليل المعلومات الجنائية. وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر تلقى ٤٩ من أفراد الشرطة التابعين لوحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية والشرطة القضائية وإتربول تدريبا في نفس المواضيع، بالإضافة إلى تقنيات متصلة بتقييم المخاطر في إطار مكافحة الجريمة المنظمة. وفي الفترة من ٢٤ شباط/فبراير إلى ٢١ آذار/مارس ٢٠١٤ حضر ٤ أفراد من وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية و ٢٤ من أفراد الشرطة القضائية سلسلة من الدورات التدريبية الشاملة والمكثفة بشأن إدارة المعلومات والإبلاغ، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان الواجب تطبيقها في وكالات إنفاذ القانون، والمهارات التكتيكية المتخصصة، والمراقبة المتنقلة والتحقيق الجنائي بشأن أنشطة الاتجار بالبشر. وعُقدت جميع هذه الدورات بدعم تقني ومالي من المكتبين.

١٥ - وفي الفترة من ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إلى ٢١ مارس ٢٠١٤، نفذت الشرطة القضائية ووحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية خمس عمليات مشتركة أسفرت عن ضبط ما مجموعه ٦,٥ كلغ من الكوكايين واعتقال ستة من مواطني غينيا - بيساو بالإضافة إلى سنغاليين ونيجيري واحد. غير أن عناصر تابعة لهيئات أخرى لإنفاذ القانون لم تزل تتدخل في العملية القضائية، معرقة عمل الشرطة القضائية والوحدة في مكافحة الاتجار

بالمخدرات والجريمة المنظمة الدولية. وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير اعتقل ثلاثة من محققي الشرطة القضائية رجالاً في مطار بيساو الدولي للاشتباه في ضلوعه في الاتجار بالمخدرات. وأثناء نقل المشتبه فيه، الذي قُدّم، حسبما أفيد، من البرازيل على متن رحلة جوية تجارية، إلى مقر الشرطة القضائية لاستجوابه، وصلت مجموعة من حوالي ١٥ من أفراد شرطة التدخل السريع واقتادوه عنوة. ولا يزال مكان وجود المشتبه فيه مجهولاً حتى الآن.

## واو - القيام بأنشطة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ورصدها والإبلاغ بشأنها

١٦ - في الفترة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، نفذ كل من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمات غير حكومية وطنية مجموعة أنشطة تتعلق بحقوق الإنسان، بالتنسيق مع الحكومة الانتقالية، لإحياء يوم حقوق الإنسان، وحملة ١٦ يوماً من النشاط المناهضة للعنف الجنساني، والذكرى السنوية العشرين للمفوضية. ونُظمت هذه الأحداث في مدن بيساو وبافاتا ومانسوا وساو دومينغوس. وخلال المناقشات المفتوحة التي جرت في إطار تلك الأنشطة، شدد المشاركون على ضرورة التصدي لظواهر الإفلات من العقاب، والمحسوبية، والتدخل السياسي والعسكري في نظام العدالة، والتمييز بين الجنسين، والعنف العائلي، واستغلال الأطفال من تلاميذ الكتاب (talibé).

١٧ - وعقب إنشاء شبكة وطنية للمدافعين عن حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، نظم أعضاء الشبكة مؤتمر متابعة في ١٩ و ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، حضره ٤٣ شخصاً من المدافعين عن حقوق الإنسان القادمين من جميع أقاليم البلد. وخلال المؤتمر، الذي عُقد بدعم من المكتب المتكامل، تمكّن المشاركون من تأكيد تكوين الجمعية العامة التأسيسية للشبكة وإقرار نظامها الأساسي. وأُعلن رسمياً عن بدء عمل الشبكة وأدى أعضاء مجلسها التنفيذي اليمين في ٢٤ نيسان/أبريل.

١٨ - ومن خلال مشروع سيادة القانون والعدالة الذي يديره البرنامج الإنمائي، وبالتعاون مع المكتب المتكامل ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، يسرّ البرنامج الإنمائي حلقة عمل بعنوان "النهج القائم على حقوق الإنسان والإدارة القائمة على النتائج"، واستهدفت الحلقة التي عُقدت يومي ٢٢ و ٢٣ كانون الثاني/يناير موظفي الأمم المتحدة ومسؤولي الحكومة وأعضاء السلطة القضائية والمدافعين عن حقوق الإنسان. وكان الهدف من التدريب تعزيز القدرات الوطنية اللازمة لإدماج حقوق الإنسان في السياسات والبرامج، ونفذته كلية

موظفي منظومة الأمم المتحدة بالتعاون مع البرنامج الإنمائي والمكتب المتكامل ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا.

١٩ - وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، أصدر الرئيس الانتقالي مانويل سيريفو نامادجو قانون مكافحة العنف العائلي وأقرته الجمعية الوطنية في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٣. وقد كانت التوصية بسن هذا القانون من بين أهم التوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

٢٠ - وفي الفترة من ٢٣ شباط/فبراير إلى ٢ آذار/مارس، زارت غينيا - بيساو ماغدالينا سيولفيدا كارمونا المقررة الخاصة لمجلس حقوق الإنسان المعنية بالفقر المدقع وحقوق الإنسان. وبهذه الزيارة أصبحت المقررة الخاصة أول خبير مستقل لحقوق إنسان يزور البلد. واجتمعت مع السلطات الانتقالية، ومنظمات المجتمع المدني، والشركاء الدوليين، وممثلتي الأمم المتحدة. وسافرت أيضا إلى أقاليم بيومبو في غرب غينيا - بيساو، وأويو في شمال وسطها وبولاما - بيجاغوس في غربها. وشددت المقررة الخاصة خلال الزيارة على حالة النساء والأطفال الذين يعيشون في فقر، وأوصت بإشراك النساء في الحياة السياسية بجميع مستوياتها. وأهابت بالحكومة التي ستنتخب في الفترة المقبلة أن تعطي الأولوية لتحقيق هدف المساواة بين المرأة والرجل في جميع مجالات الحياة وأن تُؤسس إطارا قانونيا يعزز دور المرأة في هيئات صنع القرار. ووجهت الأنظار بصفة خاصة إلى ضرورة تنقيح القوانين التي تنظم الإرث وحيازة الأراضي والملكية، وإلى ضرورة تحسين فرص المرأة في الاستفادة من الخدمات الصحية. وسُعرض التقرير النهائي للمقررة الخاصة على مجلس حقوق الإنسان في دورته ٢١ المقرر عقدها في حزيران/يونيه ٢٠١٤.

٢١ - وفي ٦ شباط/فبراير، أقامت وزارة المرأة والأسرة والتضامن الاجتماعي واللجنة الوطنية لنبد الممارسات التقليدية المضرة بالمرأة والطفل احتفالا باليوم الدولي لعدم التسامح مطلقا إزاء تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في إقليم غابو بشرق البلد، بمعاونة مكتب الأمم المتحدة المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري. وتضمن الاحتفال عدة أنشطة من بينها حدث توعوي سلط الضوء على الآثار الفسيولوجية الضارة التي تنجم عن تشويه الأعضاء التناسلية. وفي ٢٥ شباط/فبراير، نظمت اللجنة الوطنية لنبد الممارسات التقليدية المضرة بالمرأة والطفل حلقة عمل لتدريب سلطات إنفاذ القانون على منع الممارسات المضرة بالنساء، بالتعاون مع وزارة العدل وبدعم من المكتب المتكامل.

٢٢ - وبالإضافة إلى ذلك أعلن ٥٨ زعيما دينيا وتقليديا عن نبتهم لممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في خمس مناسبات منفصلة خلال الفترة بين شباط/فبراير

وآذار/مارس. وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ و ٣٠ كانون الثاني/يناير و ٦ شباط/فبراير ٢٠١٤، أصدرت ١٨٠ سيدة من قائدات الرأي، وفيهن ممارسات سابقات لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، إعلانات عامة تنادي بإنهاء هذه الممارسة الضارة. وأنشأت أيضا شبكات إقليمية تعمل كل شبكة منها على تسريع الجهود الرامية إلى وضع نهاية لهذه الممارسة في إقليمها.

٢٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت أيضا الجهود الرامية إلى تدعيم نظم وآليات الاستجابة الوطنية في مجال حماية الطفل، من أجل تقديم الدعم للأطفال الذين يقعون ضحية للعنف والإيذاء والاستغلال.

٢٤ - ومن أجل تحسين فرص تسجيل المواليد، بخاصة بين الفئات الأكثر حرمانا، شجعت منظمة الأمم المتحدة للطفولة ووزارة العدل ومنظمات المجتمع المدني على تكوين شراكات استراتيجية أسفرت عن إبرام اتفاقات لإرسال وحدات متنقلة لتسجيل المواليد في المناطق الريفية. ونتيجة لذلك، استفاد أكثر من ١٨ ٠٠٠ شخص من خدمات توعوية وإرشادية بشأن حقهم في تسجيل مواليدهم، وحصل زهاء ٨ ٠٠٠ طفل على شهادات ميلاد. وفي إطار هذه المبادرة، وقعت وزارتا العدل والصحة في ٢٢ كانون الثاني/يناير بروتوكولا لتنفيذ تدخلات مشتركة ترمي إلى زيادة معدلات تسجيل المواليد عن طريق التسجيل المبكر في المرافق الصحية.

## زاي - تعميم مراعاة المنظور الجنساني في بناء السلام وفقا لقراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)

٢٥ - وفي ٩ و ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، نظم المكتب المتكامل والمجلس الإسلامي الوطني حلقة عمل للتحقق من استنتاجات المرحلة الأولى من دراسة لتقييم دور النساء والرجال في قيادة المجلس وكذلك دور المرأة في الوساطة وتسوية النزاعات، وإقرار تلك الاستنتاجات. وفي كانون الثاني/يناير، أُجريت المرحلة الثانية من الدراسة في أقاليم بافاتا بشمال وسط غينيا - بيساو وغابو بشرقها وكينارا بوسطها. وهدفت الدراسة، التي يُنتظر أن ينتهي التحقق من نتائجها ووضعها في صيغتها النهائية في حزيران/يونيه، إلى تحديد النقاط التي يمكن الانطلاق منها نحو دعم إنشاء برنامج في المجلس لتحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز دور المرأة في الوساطة في المجلس الإسلامي الوطني.

٢٦ - وانتهى معهد النساء والأطفال، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، من إعداد الخطة الوطنية لإنهاء العنف الجنساني للفترة

٢٠١٤-٢٠١٧، في أعقاب حوار ضم المنظمات النسائية والمدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني. وحددت هذه الخطة، التي اعتمدها الحكومة الانتقالية رسمياً في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ثلاث ركائز لمكافحة العنف الجنساني، وهي (أ) الوقاية؛ (ب) التشجيع على إقامة نظام متكامل لدعم الضحايا؛ (ج) تنمية القدرات المؤسسية والتنظيمية.

٢٧ - وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، بدأت رابطة الأنشطة الاقتصادية النسائية واللجنة الوطنية للمرأة العاملة التابعة للاتحاد الوطني لعمال غينيا في تنفيذ مشروع سريع الأثر يهدف إلى التشجيع على تهيئة بيئة مواتية للمشاركة الاقتصادية للمرأة، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وقدم صندوق بناء السلام مساهمة مالية للمشروع.

٢٨ - وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير، نظم المكتب المتكامل حلقة عمل للتدريب على تعميم مراعاة المنظور الجنساني والمساواة بين الجنسين. بمشاركة ٢١ ضابطاً من كبار ضباط الشرطة من الحرس الوطني وشرطة النظام العام وفرقة الإطفاء، من بينهم ٩ ضابطات.

٢٩ - وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، نظم المكتب الإقليمي للمكتب المتكامل في بافاتا مؤتمراً عن المرأة والسلام والأمن، حضرته ٥٣ ضابطة من الشرطة والقوات المسلحة. وركز المؤتمر على الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز كفاءات المرأة لتأهيلها لتولي المناصب التي يشغلها الرجال حالياً.

٣٠ - وفي ٨ آذار/مارس، احتفل المكتب المتكامل وهيئة الأمم المتحدة للمرأة باليوم الدولي للمرأة في شراكة مع وزارة الاقتصاد والتكامل الإقليمي، وذلك بتنظيم حلقة دراسية لتبادل الأفكار بشأن الوضع السياسي للمرأة في غينيا - بيساو. ونظمت اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بالنساء العاملات في الدفاع والأمن حلقة دراسية يوم ١٩ آذار/مارس كما نظمت الشبكة النسائية للسلام والأمن التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا حلقة دراسية يوم ٢٠ آذار/مارس في إطار الاحتفال باليوم الدولي للمرأة. وركزت الحلقة الأولى على دور المرأة في مؤسسات الأمن والدفاع خلال فترة الانتخابات والفترة التالية لها، وحضرها ٦٠ مشاركاً من بينهم ٤٣ امرأة من العاملات بمؤسسات الشرطة والقوات المسلحة. أما الحلقة الدراسية الثانية المعنونة الركائز الأربع لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) فحضرها ٧٠ مشاركاً من بينهم ٥٠ امرأة.

٣١ - وفي ١٨ آذار/مارس، أعلنت الحكومة الانتقالية والمنتدى السياسي للمرأة، بدعم من المكتب المتكامل، عن الصدور الرسمي لدراسة بعنوان "مشاركة المرأة في السياسة وصنع

القرار في غينيا - بيساو: من الوعي والإدراك إلى الممارسة السياسية“، وهي دراسة تغطي الفترة بين عامي ١٩٦٤ و ٢٠١٣. وأبرزت الدراسة أن المشاركة السياسية للمرأة في تدن مستمر منذ استقلال البلاد. ولاحظت الدراسة أن تمثيل النساء في البرلمان انخفض من ٢٠ في المائة في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٤ إلى ١٠ في المائة في عام ٢٠١٣. وجاءت هذه الدراسة ثمرة للبرنامج البحثي التشاركي الوطني الذي بدأ تنفيذه منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

## حاء - العمل مع لجنة بناء السلام على دعم أولويات بناء السلام في غينيا - بيساو

٣٢ - تميّزت الفترة المشمولة بالتقرير بحضور مكثف للجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام في غينيا - بيساو. وقد زار البلد في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ كانون الثاني/يناير السفير أنطونيو دي أغيار باتريوتا الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة ورئيس تشكيلة غينيا - بيساو في لجنة بناء السلام، بصحبة جوادي تشنغ - هوبكتز الأمانة العامة المساعدة لشؤون دعم بناء السلام. وهدفت الزيارة إلى تحديد التحديات والأولويات الجديدة في مجال بناء السلام في ضوء ما تحقق من تقدم في اتجاه إعادة إرساء النظام الدستوري في غينيا - بيساو. وجاءت الزيارة أيضا في إطار مبادرة لدعم جهود الأمم المتحدة لمساعدة البلد على العودة إلى النظام الدستوري، تمشيا مع قرارات مجلس الأمن وبياناته الصادرة بهذا الشأن. وقدم السفير باتريوتا في نيويورك في ١٠ آذار/مارس إحاطة إلى أعضاء التشكيلة عن نتائج الزيارة.

٣٣ - وفي ٤ شباط/فبراير، استنادا إلى المعلومات الواردة في الاستعراضات الفصلية لحالة صندوق بناء السلام في غينيا - بيساو وفي ضوء تعليق التزامات الصندوق عقب الانقلاب الذي وقع في نيسان/أبريل ٢٠١٢، طلب مكتب دعم بناء السلام إلى جميع منظمات الأمم المتحدة التي تلقت مبلغ ١٦,٨ مليون دولار خصص سابقا لتمويل خطة أولويات الصندوق لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، أن تعيد الرصيد غير المنفق من هذا المبلغ إلى الصندوق. ويشمل هذا الرصيد مبلغ ١,٢ مليون دولار تسلمته الحكومة قبل الانقلاب لصالح الصندوق الخاص للمعاشات التقاعدية لأفراد مؤسسات الدفاع والأمن. ويُنتظر إعداد استراتيجية جديدة لبناء السلام عقب الانتخابات.

## طاء - تعبئة المساعدة الدولية ومواءمتها وتنسيقها، بما في ذلك تنفيذ استراتيجيتي إصلاح القطاع الأمني وسيادة القانون

٣٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل ممثلي الخاص جهوده في سبيل تعبئة الموارد وتنسيق المساعدة الدولية. وكما ورد في تقريره بشأن إعادة إرساء النظام الدستوري

الذي صدر بالتزامن مع هذا التقرير، فقد واصل ممثلي الخاص الحوار مع جميع الشركاء الدوليين لكفالة صرف الأموال اللازمة لإنجاز العملية الانتخابية. ودعم المكتب أيضا زيارة وفد رفيع المستوى من مجموعة الدول الهشة السبع جرت في الفترة من ٩ إلى ١٥ آذار/مارس ٢٠١٤.

## ثالثا - القضايا الشاملة

### ألف - التكامل في منظومة الأمم المتحدة

٣٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، انتهى المكتب المتكامل وهيئات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها من إعداد التقرير المتعلق بتنفيذ خطة عملها السنوية المشتركة لعام ٢٠١٣، ووضعت خطة عمل مشتركة جديدة لعام ٢٠١٤ ضمن إطار عمل الأمم المتحدة لبناء السلام والمساعدة الإنمائية تغطي عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤. ويُتظر بنهاية عام ٢٠١٤ أن ينتهي إعداد إطار عمل جديد لبناء السلام والمساعدة الإنمائية يغطي الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠.

### باء - الإعلام

٣٦ - خلال الفترة قيد الاستعراض، تركزت الأنشطة الإعلامية على العملية الانتخابية في المقام الأول. ونظم العاملون بمحطات الإذاعة والتلفزيون عدة إضرابات عن العمل، منها إضراب استمر لمدة شهر قبل بدء الانتخابات، للمطالبة بصرف الرواتب المتأخرة وتحسين أوضاع العمل. وأثر الإضراب سلبا على محطات الإذاعة والتلفزيون المملوكة للدولة. وبمساعدة الأمم المتحدة، أُوقفت الإضرابات في ٢٤ آذار/مارس مما سمح لمحطات الإذاعة والتلفزيون الوطنية بتغطية الحملات الانتخابية. وبرغم النقص المستمر في المعدات واللوازم الأساسية وظروف العمل غير المستقرة، قدّمت وسائل الإعلام الحكومية والخاصة معلومات متوازنة نسبيا عن الحملات الانتخابية.

### جيم - سلامة الموظفين وأمنهم

٣٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يتعرض موظفو الأمم المتحدة في غينيا - بيساو لأي تهديدات مباشرة. وتعرض موظف دولي وموظف وطني لحادثتي سطو منفصلتين على منزلهما في آذار/مارس ٢٠١٤. واستمر إنفاذ كافة التدابير الأمنية السارية على موظفي الأمم المتحدة بصرامة.

## رابعاً - الملاحظات

٣٨ - سيوفر إنجاز الانتخابات التشريعية والرئاسية في غينيا - بيساو وأداء الإدارة الجديدة اليمين القانونية، لمواطني غينيا - بيساو الفرصة لطى صفحة قاتمة من تاريخ البلد تمهيدا لإدخاله في عهد جديد من الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي. وستكون التوقعات المنتظرة من الحكومة الجديدة المنتخبة ديمقراطيا كبيرة. وسيتعين عليها أن تحقق إنجازات مباشرة للسكان لا سيما فيما يتعلق بدفع المرتبات وتقديم الخدمات الأساسية. وسيُتوقع منها أيضا أن تواجه بشكل فعال التحديات المعقدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإئتمانية والمتعلقة بحقوق الإنسان التي تصادفها البلاد. ومن الأهمية بمكان أن تحظى الحكومة في جهودها بدعم من الجهات المعنية الوطنية والدولية من خلال عملية توافقية وبروح محقق للشمولية، يضع المصالح العليا المتمثلة في استقرار الوطن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية فوق الطموحات الشخصية.

٣٩ - وكما أشرت في الماضي، إن أحد التحديات الأساسية التي تواجهها غينيا - بيساو هو ضعف مؤسسات الدولة الذي أسهم في تقويض قدرة البلد على ترجمة ثروته بالموارد الطبيعية إلى نمو وتنمية اقتصاديين يحققان رفاه سكانه. لذا ينبغي لبناء مؤسسات الدولة في غينيا - بيساو أن يشكّل إحدى الخطوات الأولى في تمهية الظروف المؤدية إلى السلام والاستقرار المستدامين. وسيتعين على السلطات المنتخبة أن تعجل بوضع وتنفيذ الإصلاحات الرئيسية، بما يشمل الإدارة العامة والمالية العامة، والعدالة، والقطاعات الاجتماعية. إن النجاح في تنفيذ هذه الإصلاحات من شأنه أن يعزز مؤسسات الدولة ويساعد في جعلها أكثر فعالية وخضوعا للمساءلة أمام مواطني غينيا - بيساو. وفي هذا الصدد، أرحب بالتصريحات التي أدلت بها جميع الأحزاب السياسية والتي تؤكد فيها التزامها بالتركيز على إعادة بناء الدولة. كما أناشد المجتمع الدولي دعم عمليات الإصلاح في البلد.

٤٠ - كما أرحب بالمناقشة الجارية الرامية إلى وضع برنامج لتحسين فعالية الإدارة الوارد وصفه في تقرير المتزامن عن إعادة إرساء النظام الدستوري (S/2014/332). إن من شأن ذلك أن يسهل إدارة الموارد العامة والمساعدة المالية الدولية وأن يعزز، في الوقت نفسه، الشفافية والمساءلة. وسيساعد عقد مؤتمر إعلان تبرعات للجهات المانحة الدولية، بعد تنصيب الحكومة الجديدة مباشرة، بالتشاور الوثيق مع الشركاء الإقليميين ودون الإقليميين في التنمية، على تعبئة الموارد من أجل تنفيذ هذا البرنامج. لذا أحث الشركاء الدوليين للبلد على العمل مع الجهات المعنية الوطنية من أجل إنجاز هذا المؤتمر والمساهمة في إعادة بناء الدولة.

٤١ - وأوصي بتجديد ولاية المكتب، التي تنتهي في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٤، سنة أخرى حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٥. وسيتيح هذا التجديد للمكتب دعم الجهود التي تبذلها الحكومة الجديدة لدى تسلمها زمام الحكم واضطلاعها بالمهمة المعقدة المتمثلة في إعادة بناء مؤسسات الدولة. وأوصي بإجراء استعراض شامل لولاية المكتب في أوائل عام ٢٠١٥، قبل انتهاء ولايته، للتأكد من أنها منسجمة مع الأولويات التي حددتها الحكومة الجديدة ومتوائمة بشكل فعال مع البرامج الجاري تنفيذها من قبل الشركاء الدوليين الآخرين.

٤٢ - وفي غضون ذلك، يجب على المكتب أن يستمر في دعم الجهود الوطنية الرامية إلى الحفاظ على النظام الدستوري وحل التوترات السياسية من خلال جملة أمور منها تيسير إجراء حوار وطني متعدد المستويات. ويجب على المكتب أيضا أن يواصل تركيز جهوده على تعزيز تنمية علاقات سليمة بين الجهات المدنية والعسكرية، ودعم تنفيذ إصلاح قطاع الأمن الوطني الذي سيحدث ويضفي طابعا مهنيا على قطاعي الدفاع والأمن، وذلك في شراكة وثيقة مع الشركاء الإقليميين والدوليين ذوي الصلة.

٤٣ - وكما أبرزت في تقرير المتزامن عن إعادة إرساء النظام الدستوري (S/2014/332) فإن استمرار انتهاكات حقوق الإنسان وشيوع ثقافة الإفلات من العقاب في البلد لا تزال بالغة الخطورة. لذا فإنه من الأهمية بمكان أن يواصل المكتب العمل على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ورصدها والإبلاغ عنها، ودعم الجهود الوطنية من أجل إصلاح قطاع العدالة. وسيواصل المكتب أيضا العمل عن كثب مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على تنفيذ برامج مشتركة لبناء القدرات على مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وفي هذا الصدد، من الحيوي أن يقدم المجتمع الدولي الدعم المالي والتقني لتلك الجهود.

٤٤ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري لموظفي مكتب الأمم المتحدة المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري، تحت قيادة ممثلي الخاص خوسيه راموس - هورتا، وكذلك للشركاء الإقليميين والدوليين لغينيا - بيساو لما قدّموه من مساهمات في الجهود الرامية إلى استعادة النظام الدستوري وتعزيز بناء السلام في البلد.